المقدمة

طرحت التعقيدات المنهجية التي فرضتها الخبرة التطبيقية في اتخاذ قرار الاستثمار في المشروعات الحديثة بإلحاح أهمية إجراء القياسات الاقتصادية والمالية والفنية المختلفة لطبيعة المشروع ، وكذلك البيئة المحيطة به ، وأصبحت هذه القياسات هى المؤشرات التي تضع علامات القبول ، أو الرفض للمشروع .

وكانت أهمية هذه القياسات ترجع إلى عمق التحليل المنهجي العلمي والتطبيقي لمجموعة الظواهر الحاكمة لطبيعة المشروع ، فلم تعد تكفي الرؤية الأولية ، وحجم الأرباح المتدفقة مع بدايات المشروع ، وأيضاً المصلحة الخاصة المرتبطة باحتياجات أصحاب رؤوس الأموال فقط ، ولكن هذه القياسات طرحت أبعاداً جديدة لأهداف المشروع ، أهمها : البعد الإجتماعي العام ، وتزايد العمر الإنتاجي للمشروع ، واستخدام معدلات إنتاج وعناصر فنية لم يكن متعارف عليها ، كما أنها قدمت مفاهيم جديدة للربح الاجتماعي ، وأحدثت أنواعاً من الترابط بين المصالح الخاصة لأصحاب المشروعات والمصالح العامة .

ولقد تشعبت هذه القياسات وتعقدت عملية تنفيذها ، لاستخدامها لمجموعات مختلفة من مناهج التحليل العلمي ، وكذلك المتابعة الإحصائية لمجموعة كبيرة من عناصر الإنتاج ، وكذلك العرض والطلب ، واعتمادها على عناصر التحليل الرياضي التطبيقي ، وكذلك أبعاد التحليل الإجتماعي المتعددة ، وأصبحت عملية تجميع نتائج هذه التحليلات المعقدة في صيغ مقبولة يستطيع الإستفادة منها من جانب أصحاب المشروعات المتخصصين وغير المتخصصين ، أصعب مراحلها ، والمنتج بدقة لهذه الدراسة ، تتأكد له هذه المفاهيم .

ولهذا .. حرصت الدراسة على أن تكون منهجاً عاماً ، يشمل جوانب التحليل المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروع الإستثماري ، وعرض طرق القياس لعناصره ؛ لأجل

إجراء التقييم الكامل لعناصر المشروع ، حتى يتمكن أصحاب المشروع في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري الملائم الذي يحقق المصلحة الاجتماعية ، ويوفر الفوائض المالية المحققة لأهداف أصحاب المشروع ، والتي تمكن من استمراره .

والدراسة - في الكتاب الثاني لها -- انقسمت في عرضها لهذه المفاهيم إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : احتوى على مناهج القياس الاقتصادي الاجتماعية للمشروعات الاستثمارية ، حيث اتضح أن الاختلافات بين الحسابات التجارية ، والقياسات القومية في مجموعة من طرق القياس : الأسعار المستعملة لتقييم الموارد ، وتختلف المداخل للمشروع كما تختلف عملية تحديد المفاهيم والتبويب لها .

وذلك .. لأن القياسات القومية والتي تمثل أوزاناً نسبية على الأهداف المختلفة، وأسعار الظل للعناصر التي تساهم في تحقيق الأهداف .. يجب أن تعكس القرارات السياسية .

وقد انقسمت هذه المناهج إلى مناهج للتحليل الاقتصادي في القياسات القومية للمشروع الاستثماري ، وقد ركز فيها على الأهداف التي تعتبرها الحكومة كافية لتنعكس في حسابات الفائدة الاقتصادية القومية ، وأيضاً إلى المناهج الاقتصادية الحديثة لتحديد النسبة الاجتماعية للتنزيل ، وهذا على أساس ، أن الاستثمار يعطي نتائجه بعد مرور الوقت ، ولذلك يشمل صياغة المشروع وتقييمه الاختيار ما بين الزمن ، ولهذا كان من الضروري دراسة العلاقة بين الأوزان وبين الزمن ، والنسبة الاجتماعية للمتخصصين ، واشتمل هذا الفصل أيضاً على الكيفية التي يتم على أساسها استخدام المنهج الاقتصادي للاختيارات الزمنية في قياسات القيمة الاجتماعية للمشروع الاستثماري .

ثم انتقلت الدراسة إلى الجزء الثاني من الفصل الأول ، والذي احتوى على مناهج التقييم المالي والاقتصادي للمشروع الاستثماري . وتم فيه عرض منهجي للعلاقة بين ندرة رأس المال والعملية الإنتاجية ، وذلك من خلال الأقسام المكونة للجزء الثاني ، والتي اشتملت على المنهج النظري لمقننات رأس المال وتقييم المشروعات ، ثم التحليل الاقتصادي لأثر قيمة الوقت على النقود في تقييم المشروع الاستثماري ؛ حيث يشمل الوقت تضحيات الحاضر من أجل المستقبل ، وقد يكون الشئ المتوقع العادي هو أن الأرباح أو العائد الذي ينتج عن المستقبل ، يجب أن يكون كافياً ليعوض تضحيات الحاضر ، كما عرض الجزء الثاني مناهج التقييم المالي والاقتصادي للمشروع الاستثماري ، حيث وجد عند تقييم المشروع أنه يجب فحص الاختلاف في موقف الداخل والخارج بدون المشروع ومع المشروع ، وبذلك .. يتم التعرف على التكاليف والنفقات للمشروع ، وينتهي الفصل الأول بعرض مجموعة من التنبيهات التي يجب أن يحتاط لها المشروع الاستثماري .

الفصل الثاني : وقد اهتم هذا الفصل بعرض المناهج الحديثة لإعداد تقرير جدوى الاستثمار ، حيث انقسم بدوره في عملية العرض إلى جزءين رئيسيين ، الأول منها : اعتمد على عرض الدراسات الاستطلاعية كجدوى المشروع الاستثماري ، ومنهجية اتخاذ القرار اعتماداً على هذه الدراسات التي قد تبين العناصر الأولية ، والتي على أساسها يتم اتخاذ القرار بإجراء الدراسات التفصيلية للمشروع أو الرفض لفكرة المشروع ، حيث إن الجدوى الاقتصادية تتحقق بالسالب .

أما الجزء الثاني من الفصل الثاني .. فقد اعتبر أنه تم اتخاذ قرار بإجراء الدراسات الفنية الكاملة للمشروع الاستثماري ، وهي دراسات أكثر شمولية تبدأ مع تحديد بداية الإنشاء للمشروع ، حتى تنتهي إلى مرحلة التشغيل ،

وبدء عملية الإنتاج ، وغالباً ما يحتوي تقرير دراسة الجدوى الاستثمارية على الدراسات التفصيلية التالية : دراسة الجدوى التسويقية ، ثم دراسة الجدوى الفنية ، ثم دراسة الجدوى المالية ، ثم دراسة الجدوى التنظيمية ، ثم الدراسات الاجتماعية لجدوى المشروع ، وأيضاً إجراء عملية تقييم لجدوى الاستثمار ، ثم العرض المنهجي العلمي لشكل عرض دراسة جدوى الاستثمار للمشروع الاستثماري ، وهذا ما تم احتوائه في الأقسام الخمسة المكونة للجزء الثاني من هذا الفصل .

الفصل الثالث : وينتهي هذا الكتاب من الدراسة بعرض منهاج الإدارة المالية للمشروع الاستثماري ؛ حيث تفرض الأهمية المنهجية والتطبيقية لهذه الدراسة أن تحدد الكيفية التي يجب أن يدار بها رأس المال الخاص بالمشروع الاستثماري ؛ خاصة إذا كان المشروع الاستثماري يبدأ نشاطه لأول مرة ، وتتمثل أهمية إدارة أموال المشروع الاستثماري في أهمية وضع التحديدات ، والإسقاطات الخاصة باتخاذ القرارات المستقبلية للاستثمار .

وقد عرضت الأفكار البحثية لهذا الفصل من خلال الأجزاء الخمسة له ، والتي احتوت على كيفية تصميم هيكل مالي للمشروع في مناهج إدارة أقسام هذا الهيكل ، وفق الأهداف العامة والخاصة للمشروع .

وانتهت الدراسة إلى تقديم ملحق واحد ، وهو برنامج الاستثمار المصري الأوربي ؛ وذلك لأهميته التطبيقية لمجموعة الأهداف الخاصة بالدراسة ، حيث يعتبر منهجاً متكاملاً من الناحية التطبيقية التي تعرض الأهداف الاستثمارية الاجتماعية الخاصة ، وذلك ليكون مكملاً للحالات التطبيقية التي عرضتها الدراسة في الكتاب الأول منها .

والدراسة في كتابها الأول والثاني تكون قد قدمت المفاهيم العصرية لعملية تقييم المشروعات الاستثمارية ، وكذلك كيفية إجراء واستخدامات دراسات الجدوى في عملية

اتخاذ القرار الاستثماري ، وقد عرضت ولأول مرة في المؤلفات العربية كيفية معالجة المشروعات المشتركة المتعددة الأطراف ، وإجراء القياسات الخاصة بتقييمها . وفي النهاية .. فإن الدراسة بشكلها العام توفر منهجاً علمياً وتطبيقاً موضوعياً لاتخاذ قرار استثماري .

وإذ نقدم هذه الدراسة العملية لتقييم المشروعات .. نأمل أن تكون قد حققت أهدافها العلمية والتطبيقية للباحثين ، وكذلك لأصحاب المشروعات الاستثمارية .

والله ولي التوفيق .

دكتور / أويس عطوه الزنط